

رسالة الرئيس

تميزت حصيلة السنة المنصرمة بالنسبة لجمعية هيئات ضبط الطاقة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالجهود الاستثنائية التي مكنت من تجاوز وتحقيق الأهداف المرجوة. لقد كان ولا زال التزامنا من أجل بيئة تنظيمية ملائمة للإنماج في السوق والتحول الطاقوي يلعب دوراً محورياً في الإرتقاء بمهمة جمعيتنا.

واستجابة للتحديات الغير المسبوقة التي عرفها القطاع الطاقوي، أثبتنا قدرتنا على التكيف والمرونة وذلك بتمكين أعضاء الجمعية باليات ولوازم تنظيمية مصممة خصيصاً للتعامل مع تغير أسعار الطاقة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التزامنا لا زال ثابتاً من أجل تطوير عملية إزالة الكربون.

طيلة عام 2023، ظلت مبادراتنا مركزاً استراتيجياً على تطوير وتعزيز مرونة شبكات الطاقة والبنى التحتية من أجل الحد من تبعات الأزمة الطاقية. لقد بذلنا جهوداً كبيرة في مواضيع تحديث وتطوير الشبكات ونشر العدادات الذكية، واستكناها بتدابير تنظيمية حديثة ومبتكرة اعتمدها أعضاء الجمعية الموقرون لتقليل الأثر السلبية على المستهلكين إزاء تزايد تكاليف الطاقة.

لقد كانت اجتماعات التنسيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك رؤساء هيئات ضبط الطاقة، محورية، وقد قمنا جميعاً بصياغة مقاربة استباقية لضمان الأمن والتزود الطاقوي، وتعزيز الاستراتيجيات الفعالة الهادفة للتخفيف من التقلبات والحد من ارتفاع الأسعار.

وقد تناولنا مواضيع متعددة منها تنوع مصادر الغاز، وتمتين البنى التحتية، وتطوير قدرات الغاز الطبيعي السائل بالإضافة إلى استكشاف خيارات بنوية كالغازات المتجددة، بما في ذلك الغاز الحيوي والهيدروجين الأخضر، مع تصور منطقة البحر الأبيض المتوسط كمرکز حيوي لتجارة الطاقة.

وإيماناً منا بإمكانات الهيدروجين الأخضر في تعزيز أمن الطاقة وتسريع الانتقال الطاقوي، قمنا بإنشاء فريق عمل مخصص لتحليل الاستراتيجيات والعوامل المحركة والتحديات التي تؤثر على تطويره في منطقتنا، بالإضافة إلى تحديد دور هيئة ضبط الطاقة في تطوير هذه التكنولوجيا بشكل استباقي.

وتبقى عملية إزالة الكربون في كونها محور التركيز الأساسي، مما يقود إلى مبادرات لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني والأجهزة وأنظمة الكهرياء. فمن خلال الاستفادة من الممارسات الناجحة بين أعضاء جمعيتنا، فإننا نواصل تقديم توصيات وتوجيهات قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات للهيئات بممارسات الطاقة.

وبالتزامن مع توحيد المنظومة الطاقية، فإننا نتعاون عن كثب وبشكل وثيق مع جميع الجهات المعنية الإقليمية، بما في ذلك الحكومات والجهات الفاعلة في الصناعة ومنظمات المجتمع المدني. ونسعى معاً جاهدين لخلق إطار عمل متماسك يشجع الابتكار والاستثمار والاستدامة في قطاع الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

علاوة على ذلك، يبقى التفاني في بناء القدرات ثابتاً حيث أننا نواصل تقديم أنشطة الدعم لتعزيز القدرة التنظيمية بين أعضاء جمعيتنا في مواضيع حساسة مثل الأسعار وجودة الخدمة وشبكات النقل والتوزيع. بناءً على ذلك، تظل جمعية هيئات ضبط الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ملتزمة بتقديم وتطوير سوق الطاقة والبنية التحتية، ودمج الطاقة المتجددة، كما وحماية المستهلك. مع وجود خطة عمل طموحة في المستقبل، فإننا نسعى إلى استغلال المعرفة والخبرة لرسم مسار نحو سوق طاقة مستدامة وآمنة ومزدهرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

معاً، دعونا نواصل رحلتنا نحو مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر استدامة للجميع.

مع أطيب التحيات،

عبد اللطيف برصاش

رئيس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بالمملكة المغربية (ANRE)

رئيس جمعية هيئات ضبط الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MEDREG)